العلاقات الاستراتيجية التركية/الأمريكية: رؤية مستقبلية

أ.م.د. لبنى خميس مهدي

نبذة عن الباحث :
استاذ دكتور في العلوم السياسية .
تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .

أ.م.د. خضير عباس عطوان

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .

The future of Turkish-American relations

Summary:

Turkish-American strategy relations have shown unique character, they are relations have grown in the last stages of history in relation to Turkey's international relations, but it ended up that one of the most important strategy relationships that affect the present and future of Turkey, and the present and the future of the Middle East in general, which requires consideration, study, indicate their levels and it's effects, especially in the event after a coup attempt in July ٢٠١٦ in Turkey

الملخص

أظهرت العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية طابعا فريدا، فهي علاقات نمت في مراحل تاريخية متأخرة قياسا إلى علاقات تركيا الدولية، الا انها انتهت إلى ان تكون احد اهم العلاقات الاستراتيجية التي تؤثر في حاضر ومستقبل تركيا، بل وفي حاضر ومستقبل منطقة الشرق الأوسط عامة، وهو ما يتطلب النظر بها، ودراستها، وبيان مستوياتها، وتأثيراتها، خصوصا في اعقاب حدث محاولة انقلاب تموز٢٠١٦ في تركيا.مقدمة

المقدمة

تبرز العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها علاقات استراتيجية بين قوة في النظام الإقليمي وقوة عظمى في النظام الدولي، وتتشعب هذه العلاقات لتشمل قضايا مختلفة بعضها يقع عند المستويات الثنائية والبعض الاخر يقع عند المستويات الإقليمية واخرى تقع عند المستويات الدولية، و الرابط بينهما جميعاً هو حلف الناتو.

الاهمية والاهداف:

ان اهمية دراسة موضوع العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية يتجسد من خلال ان دراسة تلك العلاقة الاستراتيجية بماضيها وحاضرها ٢٠١٦ انما تعكس مستوى العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بأعتبارهما من اهم الفاعلين في المنطقة وان قضايا المنطقة ذات الاهتمام المشترك لا تزال تشكل عاملاً مهماً للانسجام او الاختلاف بينهما وما لهذا الموضوع من امتدادات استراتيجية تصل الى موضوع الشراكة الاستراتيجية داخل الناتو .

وعموماً يسعى البحث إلى بلوغ الاهداف الآتية:

١-دراسة العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين قبل عام ٢٠١١، بوصفها مقدمة تاريخية مهمة للتطورات التي حصلت بعدها .

٢-دراسة عوامل الاختلاف والالتقاء في العلاقات الثنائية خلال المدة بين ٢٠١١-٢٠١٥ .

٣-دراسة مدى تأثير حدث محاولة انقلاب تموز ٢٠١٦ في تركيا على العلاقات الثنائية بين الدولتين .

٤-البحث في مستقبل العلاقات عند مستويات ثنائية، وشرق اوسطية .

٥-البحث في وضع حلف الناتو كضابط لاستمرار العلاقات التركية الأمريكية عند مستوى التحالف أو التعاون .

اما الحدود التي سيتم التقيد بها في هذا البحث فهي كالآتي :

مكانيا: سيكون البحث منصبا على دراسة موضوعات العلاقات الاستراتيجية في اطار الابعاد الثنائية والإقليمية .

زمانيا: سيتم الاقتصار بالمدة بين ٢٠٠١-٢٠٢٥، بوصف المدة بين ٢٠٠١-٢٠١٥ انما تمثل خلفية تاريخية ومستقبلية مهمة سمحت بوضع اسس للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين مفاده وجود دعم أمريكي لتركيا كأنموذج شرق اوسطي في اطار حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا .

موضوعيا: سيكون التركيز هنا على المستويات الكلية للعلاقات الاستراتيجية بوصفها وحدة واحدة وليس البحث عن تفصيلاتها الفرعية، وهو ما يتطلب الاشارة إلى المضامين الكلية والاتجاهات الممكنة فيها وليس البحث في تفصيلات سياسية وامنية واقتصادية وثقافية.

المشكلة والاسئلة البحثية:

يثير موضوع العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مشكلة فكرية متعلقة بكون كل من الدولتين حاضرة بقوة في النظامين الإقليمي والدولي، بحكم علاقات القوة، ومن ثم فان الضرورة تقتضي تتبع النهايات التي يمكن ان تصل اليه علاقاتهما في ظرف التوتر المتصاعد الذي انتهى بحدث محاولة الانقلاب العسكري في تركيا صيف ٢٠١٦.

وهذه المشكلة تطرح الحاجة إلى الاجابة عن عدة اسئلة، وهي:

-كيف كانت العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين خلال المدة بين ٢٠٠١-٢٠١١، أي خلال المدة التي رافقت وتلت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا؟

-كيف اصبحت تلك العلاقة الاستراتيجية خلال المدة بين ٢٠١١-٢٠١٥، أي خلال المدة التي رافقت حدوث ما عرف بالربيع العربي، والتي لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ادوارا فيها؟

-كيف اثر حدث محاولة الانقلاب في تركيا صيف ٢٠١٦ على العلاقات بين الدولتين؟

-هل يتوقع ان تستمر العلاقات الاستراتيجية كونها قائمة على التحالف، ام انه يتوقع ان تنخفض في مستواها إلى مستوى بروز الخلافات بين الطرفين خلال المستقبل القريب؟

-كيف ستتأثر منطقة الشرق الأوسط بتداعيات حدث محاولة الانقلاب؟

-هل سيكون حلف الناتو وسيلة ربط وانسجام بين الدولتين، ام ان حدث محاولة الانقلاب سيكون له تداعيات تفوق قدرة الحلف في الحفاظ على مستوى متقدم من التعاون بين الدولتين؟

الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان حلف الناتو هو الاداة الابرز في المحافظة على مستوى متقدم من العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، بفعل قدرته على توزيع الفرص والمغانم بين اعضاءه، واهمهم تركيا، وادراك كل من قيادات الدولتين انه من الصعوبة البقاء خارج منظومة التعاون الاستراتيجي المتبادل و المستقر بينهما.

المناهج:

ان المشكلة والفرضية اعلاه، تدعونا إلى اعتماد المنهج الوصفي في تتبع القائم من العلاقات الاستراتيجية الثنائية والإقليمية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وما يمكن ان تستقر عليه خلال المستقبل القريب، فضلا عن المنهج التاريخي ومنهج الاستشراف المستقبلي .

الهيكلية:

سيتم اعتماد الهيكلية الاتية في تتبع الموضوع:

أولا: العلاقات الثنائية خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١١

لم تبدأ قصة العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١، انما تاريخها سابق على ذلك، وبعيدا عن تاصيل الاتصالات الاولى بين الدولتين فان الامر اقترن بوصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط واعتمادها كمنطقة

إستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية وحدوث تفاعلات الحرب الباردة. ففي تلك الاثناء انتهت تركيا إلى عد الاتحاد السوفيتي والشيوعية عدو. فوسعت علاقاتها وارتباطاتها بالغرب، مستندة إلى مبادئ كمال اتاتورك عند تاسيس الدولة التركية الحديثة بكون تركيا جزء أوروبي ومتفاعل مع الحضارة الغربية. وهو ما انتهى بان ترتبط تركيا بحلف الناتو عام ١٩٥٢. وتوسع علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. حتى اصبحت تركيا واحدة من ادوات الولايات المتحدة الأمريكية في ادارة الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا والقوقاز. واستمر الحال إلى عام ١٩٨٩ رغم ما صاحب العلاقات الاستراتيجية الثنائية من توترات مرحلية: ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. والازمة القبرصية عام ١٩٦٣-١٩٦٤. وعام ١٩٧٤. ففيه بدأت ملامح الحرب الباردة بالانكفاء. وبدأت ادوار تركيا التقليدية في الإستراتيجية الأمريكية بالخفوت السريع[١].

وبانتهاء الحرب الباردة بدأت ملامح تحول سريع في العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين. فتلك العلاقات انفتحت على تعاون واسع خاصة في قضايا العراق والقضية الكردية. واتجاه تركيا للانفتاح على الشرق الأوسط وعملية التسوية في الصراع العربي الاسرائيلي. واستمر التحول في ادوار تركيا وصولا إلى عام ٢٠٠١ عندما صعد المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى السلطة. واختطوا مسار احداث تحول مهم في الاستراتيجية الأمريكية من الانفتاح على الشراكة إلى استخدام القوة العسكرية في بسط الهيمنة على النظام الدولي[٢]. كما اتجهوا إلى احداث تغير مهم في ادارة ملف الشرق الأوسط. فانفتحوا على التعامل مع الحركات الاسلامية. وسعوا إلى ان يطرحوا انموذج اسلامي عبر تركيا[٣]. فدعموا وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ مستغلين توقيع القيادات التركية على معايير كوبنهاكن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ثم ليحدث انفتاح مزدوج للولايات المتحدة وتركيا على الشرق الأوسط بدأ بعام ٢٠٠٢ ولينهي مرحلته الأولى عام ٢٠١١ بحدوث ما عرف باحداث الربيع العربي[٤].

واذا ما اعدنا قراءة سياسية-تاريخية للمرحلة بين ٢٠٠١-٢٠١١. فاننا نلاحظ انه في عام ٢٠٠١ صعد لسدة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية المحافظون الجدد اصحاب مشروع القرن الحادي والعشرين الأمريكي. وهؤلاء طرحوا عام ١٩٩٧ استخدام القوة العسكرية في سبيل تامين مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا. ولجئوا إلى طرح ما عرف بالإستراتيجية الاستباقية. أي استباق مصادر التهديد للمصالح والسياسات الأمريكية[٥]. كما تبنوا مشروع تغيير الشرق الأوسط وجعله اكثر تقبلا للسياسة الأمريكية ولوجود اسرائيل. ولكن لادارة تغيير كلي كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى حدث مثل ١١ ايلول ٢٠٠١[٦]. كونه يبرر للولايات المتحدة استخداما واسعا للقوة مع كل الخصوم وتعاونا من قبل الاصدقاء والمنافسين. وبالفعل ما ان وقع حدث ١١ ايلول حتى اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تدابير في الداخل الأمريكي وفي النظام الدولي. وبضمنه:

١-الاتجاه إلى اعلان إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. مدعومة بقرار امي بالرقم ١٣٧٣ في ايلول ٢٠٠١.

٢-وضع العالم كله امام خيارين: اما مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ضدها.
٣-اعلان ان الشرق الأوسط مصدر للإرهاب العالمي، بفعل اوضاعه غير المستقرة.
ولهذا، تم الاتجاه إلى رفع الانفاق العسكري إلى مستويات مرتفعة جدا، فأرتفعت من مستوى ٢٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٤٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥[٧]. وتم نشر القوات الأمريكية في اغلب دول العالم وخاصة في وسط آسيا، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على تعاون شبه مفتوح عسكريا ولوجستيا واستخباريا مع العديد من دول العالم[٨].

في تلك المرحلة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تطلق مشروعها بالدعوة إلى اصلاح منطقة الشرق الأوسط، وتطور الامر ليحدث اول صدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها في الحرب على الإرهاب، عندما اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ان العراق جزء من محور الشر في كانون الثاني ٢٠٠٢، واتجهت للبدء بعملية غزو العراق، في هذه المرحلة الحرجة، كانت تركيا قد دخلت في دوامة، فالقوى الكمالية والجيش انهوا صعود التيار الاسلامي بالانقلاب الابيض عام ١٩٩٧ من جهة، ثم اعقبته بحظر حزب الفضيلة الاسلامي عام ٢٠٠١، الا انه بالمقابل دخلت تركيا في معضلات اقتصادية تسببت برفع سقف التضخم إلى مستويات كبيرة من نحو ١٥٪ عام ١٩٩٥ إلى نحو ٤٠٪ عام ٢٠٠٠، فضلا عن ارتفاع مستوى الدين الخارجي من نحو ٢١٪ عام ١٩٩٥ إلى مستوى ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، فيما بلغت كل الديون نسبة ٧٤٪ إلى الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٠، وارتفاع معدل البطالة إلى مستوى ٢٣٪ من قوة العمل...[٩].

وفي هذه الاثناء حصلت تطورات عدة:

١- داخلياً، كان الاتجاه إلى الالتزام بمعايير كوبنهاكن التي تضع سقف مرتفع لحماية حقوق الانسان وابتعاد العسكر عن الحياة السياسية، وتبني التنافس السياسي السلمي لكل الخيارات التي تحترم الديمقراطية، وهو ما كان سببا بان يعيد التيار الاسلامي تنظيم نفسه، فانشق إلى تيارين: تيار اسلامي تقليدي تحت عنوان حزب السعادة، وتيار اسلامي محافظ تحت عنوان: حزب العدالة والتنمية، واستطاع الحزب الاخير ان يفوز بعد نحو عام من تاسيسه في الانتخابات النيابية باغلبية مكنته من تشكيل حكومة منفردا في سابقة لم تالفها تركيا من عدة عقود[١٠].

٢-إقليميا، كانت المنطقة العربية تغلي وتظهر ارتفاع في مؤشرات عدم رضا المواطنين عن الخيارات السياسية الحاكمة وعدم الرضا بمستوى الشمولية المرتفع، وهو ما كان ينبأ بان المنطقة مستعدة لاي تغيير يأتيها بسبب اوضاعها السياسية والاقتصادية داخليا أو خارجيا[١١].

٣-دوليا، ضغط الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من اجل ان يقبل الكماليون والجيش التركيان بنتائج الانتخابات، التي تمثلت باستلام الاسلاميون الحكم في عام ٢٠٠٢، في ظرف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدير ملف غزو العراق، واستطاعت ان تحصل على دعم الحكومة التركية مستهل عام ٢٠٠٣ الا انها اصطدمت برفض البرلمان التركي لاستخدام الارض التركية، ثم جرى تسوية الخلاف في مؤتمر اسطنبول الاطلسي في

حزيران ٢٠٠٤. وليتم منح تركيا وصف الدولة الانموذج في تعايش: الاسلام والديمقراطية والعلمانية والتحالف مع الغرب وخفض سقف التوتر الإقليمي (في ظل طرح تصفير المشكلات لاحمد داوود اوغلو وزير الخارجية التركي في حينه)[١٢].

هذه التطورات جعلت من تركيا تحت حكم رجب طيب اردوغان حليف اساس للولايات المتحدة في المنطقة. فاتجهت علاقات الدولتين للتفاعل مع الاحداث الاتية:

- دخول تركيا كوسيط في مفاوضات تسوية الملفين السوري واللبناني مع اسرائيل بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨[١٣]
- دخلت تركيا على خط مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في بناء الشرق الأوسط الكبير، ثم في تنفيذ جزء من مشروع الفوضى الخلاقة التي انتهت باحداث ما عرف بالربيع العربي عامي ٢٠١٠-٢٠١١.

وخلال هذه المدة، كانت اكثر القضايا الخلافية في العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية هي:

١-التعامل مع الاكراد، فتركيا وجدت نفسها عام ١٩٩٠ في مواجهة الانفتاح على اكراد العراق، وتقبل التحول الحاصل في قضيتهم دوليا، حتى اصبحت تركيا الممر لتعبير الاكراد عن انفسهم دوليا، وفي عام ٢٠٠٣ اشترطت تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية عدم تاسيس دولة كردية في العراق، الا انها وجدت نفسها منفتحة على علاقات واسعة مع اقليم كردستان ،رغم ان التوتر يخيم بين حين واخر على العلاقات التركية الكردية بسبب انشطة حزب العمال الكردستاني .

٢-التعامل مع اسرائيل، فسقف الخلاف التركي الاسرائيلي ارتفع منذ عام ٢٠٠٩ بفعل غزو اسرائيل لقطاع غزة، ثم اتسع بفعل استهداف اسطول الحرية التركي عام ٢٠١٠ ثم توالت الاحداث لتجعل العلاقات الاستراتيجية تتوتر ويتم خفض التبادلات السياسية والعسكرية بين الطرفين، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا إلى التدخل لانهاء الخلافات واعادة العلاقات لمسارها الطبيعي .

٣-الانفتاح التركي على إيران، وهو ما تمثل باتجاه تركيا لرفع سقف التبادل التجاري معها، واستغلال نظام العقوبات الامي على ايران، وتوقيع اتفاقات التجهيز بالغاز الايراني، حتى عدت تركيا اهم شريك تجاري مع إيران، ثم انفتحت تركيا لاداء ادوار الوساطة بين إيران والغرب في ازمة البرنامج النووي الايراني.

ان كل من تلك القضايا تسبب بوجود توتر في العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، الا انه سرعان ما يتم انهاء التوتر وعودة التطور الطبيعي للعلاقات بين البلدين بحكم الروابط الاستراتيجية المشتركة بينهما .

ثانيا: ابعاد العلاقات الاستراتيجية ضمن المستويات الإقليمية والدولية

بتتبع ابعاد العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، سياسيا وامنيا واقتصاديا يبين ان هناك قضايا متعددة اقليمية ودولية تناولتها العلاقات بين الدولتين وضمت فيها تفاعلات متعددة، ومنها الاتي:

١-سياسيا:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى في النظام الدولي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بحكم تآكل قدرات القوى الكبرى الأوروبية وامتلاك كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الاتحاد السوفيتي لاسلحة الدمار الشامل. واتجهت بحكم عوامل قوتها إلى رعاية مصالحها في الشرق الأوسط بعدها منطقة مهمة بحكم موقعها فضلا عن حلفائها، ولهذا اتجهت صوب تطوير علاقاتها مع تركيا فضلا عن قوى أخرى مثل اسرائيل والسعودية وغيرها، وبعد انتهاء الحرب الباردة اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعادة صياغة الادوار السياسية لحلفائها وبضمنهم تركيا، واستمرت المراجعة طوال المدة بين ١٩٩١-٢٠٠١، وخلال العامين ٢٠٠١-٢٠٠٢ انتهت إلى ان تكون العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين متطورة، وبالفعل لم تتجه العلاقات الاستراتيجية إلى الانكفاء سياسيا بصعود التيار الاسلامي إلى السلطة في تركيا ولا بصعود المحافظون الجدد للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت العلاقات السياسية تتطور، يعكسها حجم الزيارات الكثيرة لمسؤولي البلدين سواء كانت زيارات ثنائية أو لقاءات على هامش مؤتمرات حلف الناتو والمؤتمرات الدولية في الامم المتحدة ومجموعة العشرين للقوى الاقتصادية الكبرى، وغيرها[١٤].

والقضايا السياسية في العلاقات تشمل اللقاءات الثنائية والاتفاقات السياسية، وهي كلها تتعلق بان يتم ضبط اداء تركيا السياسي بما لا يتعارض مع المصالح الأمريكية الشرق اوسطية.

٢-امنيا:

يتعلق بالتنسيق والتعاون الامني والعسكري، والواضح ان هناك تعاونا متعدد بين الدولتين، وقضاياه الفرعية هي[١٥]:

- تزويد تركيا بالسلاح والاعتدة، فتركيا انفقت على الدفاع نحو ١٤.٥ مليار دولار وفقا لاحصاءات عام ٢٠٠٥، ومنها نحو ٦.٤ مليار دولار على التسلح، واشترت تركيا نحو ٢.٣ مليار دولار اسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية.

- التدريب والمناورات المشتركة، تشرف قوات أمريكية على اجراء تدريبات لقوات تركية مختلفة، كما تجري الدولتين عدة مناورات عسكرية ومنها: مناورات صقور (نسر) الأناضول، وتجري نهاية ربيع كل عام بين شهري نيسان-حزيران، وتشترك بها عدة دول، كما تشارك تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بمناورات النجم الساطع في مصر كل عامين منذ عام ١٩٨٠.

- التعاون الامني، وتشمل تبادل المعلومات، في شتى المجالات الامنية، واهمه انتشار مراكز الرصد والإنذار المبكر، ومراكز الاتصالات اللاسلكية، وقواعد التجسس وجمع المعلومات، وكذلك التسهيلات البحرية في أهم الموانئ التركية

- المظلة الامنية الأمريكية، وتشمل تلك المظلة ثلاث قضايا: الدعم العسكري في حالة دخول تركيا في حروب خارجية، وتوفير المظلة الدفاعية والامنية، والرادع النووي الاطلسي، وبدء التعاون عام ١٩٦٩ بالاتفاق على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية ل ٢٦ قاعدة عسكرية تركية، واهم مناطق الوجود الأمريكي في تركيا هي قاعدة انجرليك وقاعدة سينوب وقاعدة بيرنكيك وغيرها.

٣-اقتصاديا:

شهدت العلاقات التجارية بين الدولتين ارتفاعا متدرجا، فبعد ان كان سقف العلاقات نحو ٦.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ارتفع إلى نحو ٩.١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ثم إلى نحو ١٥.٢ مليار دولار عام ٢٠١٠، ووصل لنحو ١٧.٤ مليار دولار عام ٢٠١٥. وتشمل العلاقات الاقتصادية تبادلات متنوعة اهمها تجارة السلع والخدمات المختلفة[١٦]

٤-مستويات العلاقات الاستراتيجية :

اقليمياً : كانت مناطق الشرق الأوسط ووسط اسيا والقوقاز حاضرة في العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية، فبعد غزو افغانستان ٢٠٠١، اشتركت تركيا في الجهد الأمريكي في ضبط الوضع الامني في افغانستان ضمن جهد متعدد الاطراف كانت الغلبة فيه لحلف الناتو، في حين ان التعاون في وسط اسيا تمثل باستمرار الجهد الأمريكي في المنطقة والذي وصل إلى تنسيق المواقف فيما يخص نقل النفط والغاز عبر تركيا وهو ما تم الاتفاق عليه للمدة بين ٢٠١٠-٢٠١٣، ثم اعقبه ما يعرف بمشروع السيل الازرق[١٧] عام ٢٠١٢ (الذي تغير مجراه ليكون عبر تركيا عام ٢٠١٤ بقرار روسي)[١٨]، فضلا عن الاتفاق على التعاون فيما يخص الحركات الاسلامية المتشددة في المنطقة. وفيما يخص القوقاز فان المنطقة فيها توترات مرتفعة تتعلق باضطراب علاقات جورجيا وروسيا (إقليم اوسيتيا الجنوبية)، والشيشان واذربيجان وارمينيا (إقليم ناغورني كرباخ)، وللولايات المتحدة مصلحة في اثارة هذه المناطق مستغلة اختلافها القومي والديني عن الروس، وكان الجهد التركي يرتكز على التعاون الاستخباري وتبادل المعلومات[١٩].

واذا ما اتينا إلى منطقة الشرق الأوسط، فان الجهد التركي السابق على عام ٢٠٠٢ تمثل بدعم الجهد الاقتصادي في احداث تسوية للصراع العربي الاسرائيلي، اما بعد عام ٢٠٠٢ فان وجهة تركيا الغالبة تحولت إلى الشرق الأوسط بحكم ان الاتحاد الأوروبي لم يفتح فرصا ومجالا واقعيا لانضمام تركيا إلى الاتحاد، فطرحت تركيا مبادرتها لتصفير المشكلات الإقليمية ودخلت على خط الوساطة في تسوية الملفين السوري واللبناني مع اسرائيل ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وفي ملف الخلاف العراقي السوري ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٢٠]، والامر كله لم

يكن عفويا انما اقترن بالتنسيق التركي الأمريكي كون تركيا لا يمكن ان تبادر لدخول منطقة نفوذ أمريكية في الملفين اعلاه.

دولياً : القضايا الدولية كانت اقل حضور في العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، كون تركيا هي في كل الاحوال دولة إقليمية وليست كبرى، واغلب التنسيق والتعاون كان يتم في اطار حلف الناتو ومجموعة العشرين، فهما من المجموعات التي تلتقي فيها الدولتان، في ظرف كانت تركيا قد وسعت حضورها الاقتصادي والسياسي في افريقيا واسيا، الا انه في كل الاحوال لايتقارن والحضور الأمريكي في تلك المناطق .

وكخلاصة، فان العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية شهدت تنسيقا وتعاونا عند المستويات الثنائية والإقليمية والدولية خلال المدة السابقة على عام ٢٠١١.

ثالثا: عوامل الخلاف خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٥: الربيع العربي انموذجا

ان منطقة الشرق الأوسط تعد من المناطق غير المستقرة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فالمنطقة تكالب عليها منذ نحو اربعة قرون ماضية عدة قوى، وكانت الغلبة فيها للدولة العثمانية حتى مستهل القرن العشرين، في اطار دولة لا مركزية متعددة القوميات واللغات، الا ان القوى الأوروبية هي من صاغت الخرائط السياسية اللاحقة بموجب اتفاقات عدة اهمها سايكس بيكو عام ١٩١٦، وبعدها بدأت تتشكل ملامح الدول العربية ووضعت الحدود على اسس سياسية وليس قومية أو دينية أو لغوية، ودفعت القوى الغربية المنطقة إلى اعلاء الانظمة التسلطية والشمولية لتكون حارسا على المصالح الغربية، مهما كان تكوينها ملكية كانت أو جمهورية.

اقتصاديا، فان المنطقة منقسمة إلى قسمين الاول يتمثل بالدول التي تعتمد على الريع من غير انتاجية حقيقية، وهي بذلك ترهن وجودها إلى سوق الاستهلاك العالمي فهو من يحدد حاجته واتجاه الاسعار، ومن ثم فان وجودها الاقتصادي غير مستقر ويعرضها إلى الازمات المتكررة المرتبطة بازمات النظام الاقتصادي العالمي، والثاني يتمثل بالدول الفقيرة والتي تعتمد على انتاجية منخفضة يغلب عليها الانتاج التقليدي، وهي بكل الاحوال فقيرة في خط التنمية قياسا إلى دول العالم الأخرى، وفي العموم تعد التنمية العربية في غياب النفط والغاز الطبيعي منخفضة جدا، ومعدلات البطالة مرتفعة، ولا يؤدي النظام التعليمي دوره كحافز في النمو الاقتصادي كونه غير متفاعل مع سوق العمل[٢١].

اما على صعيد البيئة الثقافية، فيلاحظ ان الشرق الأوسط عامة وبضمنه المنطقة العربية خاصة تشهد ارتفاع في معدلات الشباب في الهرم السكاني، الا انه عانى من احباط السلطة ومشكلاتها وانغلاقها، وهو ما دفعها إلى خيارات ضيقة واغلبها عن اضطرار وليس عن اختيار، وهي: اما الرضا بالعوز والفقر، أو الارتماء في علاقات تبعية وولاء للنظام السياسي بما يشكل خطوط دفاع عنه، أو الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها، وقسم اخير بدأت الحركات الاسلامية تتكالب عليه ليخلق تشددا في المجتمع العربي مما لم يعرفه تاريخه من قبل[٢٢].

العوامل اعلاه تعاملت معها الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بصيغة الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية وتشجيع قيامها في البلدان العربية واهم مبادراتها مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط والتي عرفت بمبادرة MEPI، والمتضمنة تخطيط وتدريب وتمويل برامج تساعد على التحول الديمقراطي، وهي برامج حقوقية ومجتمعية ومدنية وسياسية، فضلا عن برامج أخرى قامت بها منظمة USIAD، والمعهدين الديمقراطي والجمهوري الأمريكيان، وكلها تاخذ تمويلها من وزارة الخارجية الأمريكية، الا انه ومع الغزو الأمريكي للعراق انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشروعين الاول تمثل بمشروع الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٣-٢٠٠٤، والقاضي بفرض تداول سلمي للسلطة وخصخصة للاقتصاد ومنح المرأة العربية حرية ومساواة كاملة مع الرجل واضعاف التعليم الديني[٢٣]، وفي اعقاب الرفض العربي لفرض الاصلاح من الخارج اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشروع ثان اكثر تطرفا الا وهو الفوضى الخلاقة، أي دفع المنطقة إلى صراع واحتراب داخلي يفترض ان ينتهي بصعود القوى الاكبر والاكثر قوة لتعطي هذه الاخيرة الشرعية الواقعية للحكومات العربية القادمة، في اطار منظور أمريكي يتوقع ان يتم به تفكيك الدول العربية واعادة انتاج أخرى كل منها لها هوية فئوية: طائفية أو اثنية أو قبلية محددة، وهذا المشروع الاخير رغم انه طرح عام ٢٠٠٥ وتم نقده من اطراف متعددة لانه سيخلق فوضى غير مسيطر عليها، الا انه واقعيا انتهى إلى تطبيقات أمريكية عبر دعم قوى سياسية واجتماعية مختلفة وتحفيز الشباب العربي لتغيير واقعهم عبر تسهيل تطبيقات التواصل الاجتماعي ودعم وسائل الاعلام المختلفة[٢٤]، وهو ما انتهى إلى توسع موجة النقد للواقع السياسي والاقتصادي العربي عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، ثم لتنتهي إلى سقوط سريع لحكم زين العابدين بن علي في تونس ونظام حسني مبارك في مصر رغم انهما نظامان امنيان وحليفان للولايات المتحدة، ولتدخل المنطقة بعده باضطراب كبير امتد من تونس وليبيا غربا إلى دول الخليج العربي شرقا، واكثر الحالات المأساوية هي حالة سوريا منذ عام ٢٠١١ صعودا.

في تلك المرحلة التاريخية، كانت تركيا تدعو ابتداءا إلى ضرورة ان تجري الانظمة العربية اصلاحات من الداخل، مع اتجاه إلى دعم الحركات الاسلامية واهمها الاخوان المسلمون في سوريا ومصر وليبيا، ودعت تركيا سوريا طوال النصف الاول من عام ٢٠١١ إلى اجراء اصلاحات تمنع تفاقم الاضطراب وتحتويه، الا ان تركيا سرعان ما غيرت موقفها لتكون جزء من السياسة الأمريكية، وتحولت عن سياسة تصفير المشكلات التي اتبعتها خلال المدة بين ٢٠٠٢-٢٠١١، وارتفع سقف توتر علاقاتها مع اسرائيل والعراق وسوريا ومصر، في ظرف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تظهر سلوكين متناقضين: سلوك تدعم به الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعم أو التغاضي عن دعم عوامل الاضطراب الإقليمي، واخر يتمثل بالدعوة إلى محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية[٢٥].

ان تتبع نقاط الالتقاء التركي-الأمريكي من احداث ما عرف بالربيع العربي، يفيد ان الدولتين التقتا في وجوب احداث تغيير في انظمة الحكم العربية، وان اتجاه الاتراك كان مع صعود القوى الاسلامية عربيا، واضعاف الدول العربية بما يهيئ لتركيا موقعا مركزيا في

المنطقة، الا ان نقاط الخلاف الرئيسية تمثلت بتوسع حجم الاضطراب وتاثر تركيا بنزوح نحو اكثر من مليوني انسان من سوريا (نحو ١.٧ مليون) والعراق (نحو ٤٠٠ الف)، كما ان الحركات والتنظيمات الإرهابية فهي عوامل فضفاضة قابلة لان تستخدم من اغلب الاطراف وتحت عناوين مختلفة، أي انها لعبة استخبارية اكثر منها معبرة عن تنظيم غير رسمي، وهو ما يظهر من خلال حركة الاموال عبر منظومات تتبع الدول الإقليمية كافة، وتدفق الشباب المتشدد تحت مشاهدة المنظومات الامنية، فضلا عن تدفق كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود، وهو ما عرض تركيا لعدد من العمليات الإرهابية، اغلبها ارتبط بالوضع في سوريا[٢٦].

فضلا عما تقدم، ظهر خلاف تركي أمريكي بشان الآتي:

١-المشهد الكردي، فالاكراد اصبحوا قوة إقليمية وتحركوا كقوة مستقلة لادارة معركة كوباني في شمال شرق سوريا عام ٢٠١٥، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم نمو قوة كردية سورية مستقلة ترتبط بعلاقات مع كردستان العراق، وهو ما كان مصدر خلاف تركي أمريكي خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦، خاصة بعد ان اتجهت تركيا للانخراط بجهد مكافحة الإرهاب في اطار التحالف الدولي عام ٢٠١٥.

٢-جدية حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية بدعم موقف ومصالح تركيا الإقليمية، فتركيا حركت قواتها اكثر من مرة إلى الحدود السورية، ودعت الغرب إلى السماح لها بفرض منطقة آمنة عبر حظر طيران شمال سوريا، الا ان الغرب لم يدعم هذا الخيار وانما قام بنشر بعض بطاريات باتريوت على الحدود السورية عام ٢٠١٤-٢٠١٥، كما ان القوى الغربية لم تساعد تركيا في استيعاب مشكلة المهاجرين واللاجئين، رغم ان الطرفين اتفقوا بين تشرين الثاني ٢٠١٥-اذار ٢٠١٦ على اجراء تسوية تحصل تركيا بموجبها على تسريع بخطوات ضمها إلى الاتحاد الأوروبي، الا ان الغرب تنصل من التزاماته مع تركيا[٢٧].

٣-الخلاف التركي الروسي، فبعد ان اسقطت تركيا طائرة عسكرية روسية على خط الحدود التركية السورية نهاية عام ٢٠١٥، توترت العلاقات التركية الروسية وتوقفت ، رغم انها كانت من اكثر علاقات تركيا الدولية دينامية: حوار إستراتيجي منذ عام ٢٠١٣، وتبادل تجاري وصل إلى نحو ٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٤، وعلاقات ثقافية مميزة وبضمنها زيارة نحو ٩.١ مليون سائح روسي لتركيا عام ٢٠١٤، وفي ظل هذا التوتر لم يكن الغرب حاضرا لدعم تركيا[٢٨].

لقد حاولت تركيا ان تعالج ما خسرته من رفع سقف التوتر الإقليمي جراء تتبع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والسير خلفها، وهو ما ظهر باتجاهها إلى قبول انشاء ما عرف بالتحالف الاسلامي نهاية عام ٢٠١٥ مع السعودية ونحو ٣٠ دولة أخرى لها اسهامات بسيطة فيه، ومقره في تركيا[٢٩]، الا ان التوتر كان قد بلغ مستويات اضرت بعلاقات تركيا ومصالحها، وهو ما دفعها إلى اجراء مراجعة سريعة لسياساتها الداخلية والخارجية مع مستهل العام ٢٠١٦، وكان أهمه تغيير رئيس الحكومة احمد داوود اوغلو ووصول بن علي يلدرم، واجراء اتفاق مع اسرائيل على انهاء ملف الخلافات الثنائية وتطبيع العلاقات .

رابعا: أثر انقلاب تموز ٢٠١٦ في العلاقات التركية/ الامريكية

لم يكد التحول في سياسة وإستراتيجية تركيا يمضي بعيدا حتى جرت احداث سريعة في تركيا جعلت القيادات التركية تجري مراجعة سريعة لاغلب علاقاتها الدولية، وتمثل ذلك بحدوث محاولة انقلاب عسكري منتصف تموز ٢٠١٦، واتهمت فيها الحكومة التركية حركة فتح الله غولن بالقيام بها.

ولتتبع تلك المحاولة، تقتضي الاشارة إلى تلك الحركة، فهي تاسست ابتداءا من الداعية فتح الله غولن، في السبعينات من القرن الماضي، وركزت على برامج تعليمية وصحية واقتصادية ودينية، في حين انها استبعدت المشاركة السياسية من برامجها، واتجه مؤسسها إلى العيش في الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي، كما قام بتوسيع نشاط حركته وجعلها منتشرة في عدة دول فضلا عن تركيا، وحجم راس مالها المستثمر في مشاريع مختلفة يقدر بين ٣٠-٣٥ مليار دولار[٣٠]، وهي في كل الاحوال لجأت في التسعينات إلى الاحتماء بالحكومة وعدم الابتعاد عنها، أي انها لم تطالب بادوار وحضور سياسي انما طالبت بان يسمح لها العمل السياسي بالحضور مجتمعيا واقتصاديا، أي ان لا تحسب على التيارات الاسلامية التي يتم حظرها بين حين وآخر، ولما ظهر حزب العدالة والتنمية سرعان ما تحالف فتح الله غولن مع رجب طيب اردوغان، بان سمح لقواعده بان تدعم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، وكان مقابله ان توسع نشاط الحركة داخل تركيا ووصل تدخلها إلى ان اصبح اغلب اعضائها يشغلون مناصب في المؤسسات الحكومية المختلفة، واستمر الامر حتى عام ٢٠١٢ عندما ظهر اول الخلافات بين غولن واردوغان بشان توجهات اردوغان السياسية: توسيع الخلاف مع اسرائيل والانفتاح على إيران والتوسع بالانخراط في مشكلات الشرق الأوسط، وهو ما اراده اردوغان بان ضرب بعض مصالح غولن في المؤسسات الحكومية، وانتهى الخلاف إلى ان يسحب غولن دعمه لاردوغان في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤، وهو ما تسبب بان يفوز اردوغان بالانتخابات الرئاسية باغلبية صغيرة ٥١.٧٪، ولا يحضى باغلبية كافية لتشكيل الحكومة في انتخابات البرلمان صيف ٢٠١٥، مما دعى اردوغان إلى اعادة الانتخابات في تشرين الثاني ٢٠١٥ ففاز باغلبية بسيطة[٣١].

وكانت المدة بين تشرين الثاني ٢٠١٥-تموز ٢٠١٦ حافلة بالتطورات التي شهدتها تركيا، فالانسجام بين اردوغان ورئيس الحكومة داوود اوغلو انتهى على خلفية انخفاض شعبية حزب العدالة والتنمية والاختلاف بشان ادارة ملفات إقليمية، مما دعا إلى ترشيح بديل عن اوغلو في رئاسة الحكومة وهو بن علي يلدرم في ايار ٢٠١٦، في ظرف اعلن اردوغان انه سيجري مراجعة للسياسات التركية عامة[٣٢].

في تلك المرحلة الحرجة كانت الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية تظهر للسطح بشكل متدرج، خاصة ما تعلق منها بادارة ملف القضية الكردية والسماح للاكراد في سوريا بالتوسع في شمال شرق سوريا بشكل واضح، فضلا عن شعور تركيا بوجود خذلان غربي كبير لمصالح تركيا في سوريا وفي التوتر التركي الروسي، وانتهى الامر في ليلة منتصف تموز ٢٠١٦ بنزول وحدات عسكرية يقدر عددها بين ٦-١٠ آلاف جندي إلى عدة

مناطق حيوية واعلان الانقلاب على السلطة في تركيا، وقاموا باستهداف البرلمان التركي وقصر الرئاسة ومقر الحكومة والسيطرة على مقر الاركان والاذاعة التركيين، وفرض حظر تجوال في اسطنبول وانقرة، واسقاط عدة طائرات عسكرية، وتسيير مروحيات ومقاتلات حربية في الاجواء التركية...[٣٣].

كان اكثر الوحدات العسكرية المشاركة بمحاولة الانقلاب هي من الوحدات الجوية والبحرية التركيين، وهذه الوحدات استخدمت قاعدة انجرليك التي هي تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية، الا ان الامر لم يكتمل بإعلان بيان القيادات العسكرية للانقلاب، فروسيا تدخلت ودعمت اردوغان ويسرت له الوصول إلى الشعب التركي فبعث برسالة صغيرة دعا فيها الشعب التركي للوقوف بوجه محاولة الانقلاب، والاعتماد على عناصر الاستخبارات والشرطة التركيين بشكل واسع، وبالفعل نزلت اعداد من المواطنين للشارع وحدث صدامات محدودة بين المواطنين والانقلابيين (تسببت بوفاة ٢٧٠ شخص واصابة ١١٥٤ اخرين)، دعا المجموعات الانقلابية إلى عدم الانخراط بانشطة تتصادم بشكل واسع مع المواطنين، مما جعل الانقلاب يخفق خلال ساعات، لتظهر التحقيقات الاولية ان من يقف وراء تلك المحاولة عدة دول وعدة وحدات عسكرية، وان الانقلاب مرتبط بفتح اللّه غولن، واكثر الدول متورطة بالعملية هي الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية والامارات العربية المتحدة، واكثر الوحدات العسكرية المشاركة هي وحدات بحرية وجوية مما لها صلات مع الولايات المتحدة الأمريكية[٣٤].

وعلى اثر محاولة الانقلاب، اتجهت تركيا إلى اعتماد عدة سياسات هي:

١-الاهتمام بالحصول على دعم داخلي رافض لاستخدام الانقلابات العسكرية للوصول إلى السلطة، وتم اللقاء بقادة الاحزاب التركية وتم التاكيد ان تداول السلطة يتم عبر الانتخابات وليس الانقلابات[٣٥].

٢-دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسليم فتح اللّه غولن، وسلمت للولايات المتحدة مذكرة رسمية بالتسليم أو طرده من الارض الأمريكية[٣٦].

٣-الانفتاح على روسيا وايران من اجل اجراء مراجعة للسياسات والاستراتيجيات التركية على المستوى الإقليمي وتقليل درجة التوتر فيها، وهو ما تم بزيارة اردوغان إلى روسيا في منتصف شهر آب ٢٠١٦، وتقديم اعتذار عن اسقاط الطائرة الروسية على الحدود التركية، والاتفاق على اعادة التطبيع للعلاقات الثنائية ورفع حجم التنسيق في القضية السورية[٣٧].

٤-اجراء اكبر حملة تحقيق داخل تركيا، شملت نحو ٨٠ الف شخص، اسفرت عن اخراج العديد من انصار غولن من المؤسسات التركية ومنها الاجهزة الامنية[٣٨].

ما يهمنا هنا، ان حدث محاولة الانقلاب، دفعت تركيا إلى احداث مراجعة للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقابله دفعت تركيا إلى تطوير العلاقات مع روسيا.

خامسا: الشرق الأوسط ومستقبل العلاقات الاستراتيجية التركية /الامريكية: خيار التعاون او خيار الصراع

لقد بدأ الخلاف في العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية يظهر ويتسع بشكل متزايد بعد محاولة الانقلاب، ورغم ان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن زار تركيا في ٢٥ اب ٢٠١٦، وسبقه زيارة الجنرال جوزيف دانفورد، رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي إلى تركيا في مستهل شهر اب ٢٠١٦، والتقائهما بالمسؤولين الاتراك، الا ان هذه الزيارات والرسائل المتبادلة، لم تسعف في ظهور البرود الواضح في العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية اثناء حضورهما قمة مجموعة العشرين في الصين في ٤-٥ ايلول ٢٠١٦، حيث لم يلتقي الرئيسان، في حين كانت تركيا توسع من علاقاتها وتنسيقها مع روسيا.

وتتبع انعكاسات الخلاف التركي الأمريكي على مستقبل علاقاتهما الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، يتطلب النظر إلى المسائل الاتية:

-توقعات يمكن ان تستقر عليها العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية

-توقعات ما يمكن ان تكون عليه منطقة الشرق الأوسط

-توقعات انعكاسات تلك العلاقات الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط

وفيما يتعلق بالمسالة الاولى يلاحظ بان العلاقات الاستراتيجية التركية-الأمريكية يتصارعها اتجاهان:

الاول، يتمثل بالمصالح الأمريكية في الاحتفاظ بالتناقضات: فتح الله غولن ودعم الاكراد ودعم اسرائيل

والثاني يتمثل بالمصالح التركية للاحتفاظ بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والانفتاح على ادوار إقليمية كبرى .

وكل منهما يقودان إلى نتائج متقاطعة، فمزاوجتهما تقود إلى اما رضوخ تركيا للمصالح الأمريكية ومن ثم استمرار لعلاقات متطورة خلال السنين القادمة، أو اتجاه الاتراك لحماية مصالحهم ومن ثم الاتجاه إلى الضغط على الأمريكان وتخييرهم بين: تقديم تنازلات لتركيا أو دفع العلاقات الاستراتيجية إلى مستويات غير مسبوقة من التراجع.

وبتتبع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عامة يتبين لنا الاتي:

فيما يتعلق بفتح الله غولن، فانه يمثل للولايات المتحدة قيمة متعددة الابعاد، فمن جهة يمثل الاسلام الذي لا يدعو إلى مجرد عدم الصدام مع الغرب انما يدعو إلى التفاعل معه، كما انه يمثل اتجاه اقليات في تركيا (العلويين) وتوجهات القوى الكبرى للاحتفاظ بورقة الاقليات معروفة، اذ سبق تركيا في هذا الشان الصين عندما رعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات خاصة مع زعيم التبت الدلاي لاما، رغم تهديدات الصين المتكررة بكون تلك العلاقة ستكون لها انعكاسات على العلاقات مع الصين[٣٩]، واخيرا فان لغولن مصالح اقتصادية واسعة في عدة دول وبضمنها الولايات المتحدة الأمريكية فهو ليس مجرد زعيم لتيار ديني، انما يمثل قوة اقتصادية ومالية لذاته[٤٠]، الا ان الامر يمكن ان يتجه إلى ايجاد تسوية بابعاده من الارض الأمريكية مثلا إلى مصر التي عرضت استقباله أو لغيرها.

اما فيما يتعلق بدعم الاكراد، فان الولايات المتحدة الأمريكية انفتحت على علاقات مع مجموعتين: الاكراد العراقيين ضمن اتجاه ينبأ بتكوين دولة كردية اذا ما اتجه العراق للتفكك في المستقبل، رغم ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد تقدمت بتعهدات لتركيا عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ بانها لن تساعد على بناء دولة كردية في شمال العراق[٤١]، اما في سوريا فان الولايات المتحدة الأمريكية اخذت تدعم عسكريا وحدات حماية الشعب الكردي، والتي اصبحت قوة عسكرية داخل سوريا، وتركيا هنا عرضت بخطاب صريح للرئيس اردوغان في منتصف اب ٢٠١٦ بان على الولايات المتحدة الأمريكية الاختيار بين تركيا أو الاكراد[٤٢]، والذي يظهر بان الولايات المتحدة الأمريكية تسير بخطوات نحو اعطاء الاكراد دعم متدرج لبناء دولة قومية في المنطقة على اوسع ارض ممكنة، بما يساعد على تفكيك منطقة الشرق الأوسط واعادة صياغة توازناتها، كون خرائط المنطقة رسمتها بريطانيا وفرنسا بما يخدم مصالحها مستهل القرن الماضي، والولايات المتحدة الأمريكية ترغب باعادة صياغة تلك الخرائط بما يتناسب ومصالحها في هذا القرن[٤٣]، وهنا لا مجال لتركيا لتغيير طريقة تفكير الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الكردية الا بطريقين: اما خلق اضطراب واسع امام المصالح الأمريكية تدفعها إلى تقديم العلاقة مع تركيا وباقي الحلفاء على غيرها أو بالاتجاه إلى تشجيع قيام دولة كردية على اكبر مساحة ممكنة والعمل على التحالف معها أو بخلق دولة ثنائية القومية تركية-كردية تحت أي عنوان أو مضمون (علماني أو اسلامي أو تحت رعاية الضابط الغربي أو غيرها). اما اسرائيل فهي مصلحة دينية أمريكية، يدعمها التيار المسيحي بقوة ويعتقد ان التزام حماية ودعم اسرائيل جزء من واجب ديني يقع على عاتق المسيحيين عموما وبضمنهم الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فان هذا الالتزام لا يتوقع ان يتاثر خلال المستقبل القريب، ومن ثم فان على تركيا ان تكيف علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تحت هذا العنوان أو الالتزام[٤٤].

ومع ذلك، يتوقع ان تتجه العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية نحو الاستقرار عند مستويات منخفضة بشكل اكبر خلال السنين القادمة، واسبابه اتجاه تركيا إلى البحث عن بدائل إقليمية ودولية لانها استقرأت ان بقاء كل خياراتها مع الولايات المتحدة الأمريكية سيحملها كلف لا ترغب باستمرار تحملها.

اما فيما يتعلق بالمسالة الثانية، المتعلقة بتوقعات ما يمكن ان تكون عليه منطقة الشرق الأوسط، فالواضح ان الشرق الأوسط مقبل على تفكك [٤٥]. اي ان الشرق الاوسط مقبل على اعادة تفكك وظهور دول جديدة .الا ان عددها وحدودها مازال محل اجتهاد .ودخول روسيا على خط الاحداث في سوريا وحدوث محاولة الانقلاب في تركيا والتغيرات المصاحبة له في علاقاتها الدولية .كلها تنتهي الى عدم التشبث بالانموذج الامريكي للتفكيك فقط [٤٦].

وفيما يتعلق بالمسالة الثالثة: توقعات انعكاسات تلك العلاقات الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط، فان الامر مقترن بمعرفة موقع كل من الدولتين وحجم تأثيرهما في المنطقة، فالمنطقة تقع بين تأثير قوى خارجية عدة واهمها الولايات المتحدة الأمريكية

ثم كل من الدول الأوروبية وروسيا، ثم قوى إقليمية وهي: اسرائيل وتركيا وايران، وتركيا بحكم عوامل قوتها تعد دولة إقليمية كونها لا تعتمد على الريع في نموها انما تعتمد على عوامل التصنيع والتجارة، وتاريخيا كانت المنطقة تقع تحت السيطرة العثمانية (التي يغلب عليها هوية الاتراك)، وبعد عام ٢٠٠٢ طرح الاتراك مشروع العودة للعثمنة الجديدة كرابط بين الاتراك وشعوب المنطقة[٤٧]، الا ان التقبل الشرق اوسطي للعثمانية ما زال ضعيفا ولا يتوقع ان ينمو الا في حالة تفكك المنطقة إلى كيانات فئوية صغيرة تكون متعلقة باحد النماذج الإقليمية الكبرى: اسرائيل أو تركيا أو إيران[٤٨].

والعلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية سيكون لها تأثير واضح على منطقة الشرق الأوسط بحكم العوامل اعلاه، فتركيا تطلب مزيدا من الادوار في المنطقة، في حين ان الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح تسعى لاتمامها واهمها اسرائيل، ومن ثم فان أي اتفاق بين الدولتين سيكون له آثار على المنطقة، واي خلاف أو توتر فان له اثار وانعكاسات على المنطقة، فاثار الاتفاق سيكون قائما على مراعاة المشتركات في العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية، والاتفاق سيكون له اثار على نقاط الاختلاف[٤٩]، واهم النقاط التي ظهرت منذ عام ٢٠١١ في العلاقات بين الدولتين، والتي لها تأثيرات شرق اوسطية، هي[٥٠]:

١-بحث تركيا عن ادوار تعزز بها مكانتها إقليميا، سواء كان بصيغة العثمنة الجديدة أو بغيرها، وهو ما تسبب بان تتصادم تركيا مع اهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ومنهم مصر تحت حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي.

٢-ما زالت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول منطقة الشرق الأوسط تقوم على جمع الاطراف المتضادة وتحاول مسك العصا من الوسط في تلك العلاقات، مع تفضيل غير محدود للعلاقات مع اسرائيل.

٣-ما زال الدعم الأمريكي للقوى الكردية خاصة في سوريا يمثل نقطة خلاف مهمة في العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية، فتركيا استطاعت ان تتعاون مع اكراد العراق الا انها تضع فيتو على أي نمو للتنظيمات الكردية في سوريا.

٤-انفتاح تركيا على العلاقات مع إيران وروسيا، خاصة بعد الانقلاب الفاشل، وهو ما تعده الولايات المتحدة الأمريكية تصعيدا مهما سيوتر العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية.

سادسا: حلف الناتو كضابط لاستمرار العلاقات الاستراتيجية بحدها الادنى

لقد تاسس الناتو عام ١٩٤٩ كجهد غربي للدفاع عن أوروبا، بعد ان نمت الشيوعية إلى مستويات خطيرة داخل المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأ الغرب يتلمس ان الاتحاد السوفيتي انطلق إلى مرحلة معارضة الغرب في اطار تفاعلات اطلق عليها بالحرب الباردة بعد عام ١٩٤٧، ومثل الحلف جهدا أمريكيا لتجميع الجهد الأوروبي مع الجهد الأمريكي خاصة وان الحرب العالمية الثانية اجهدت اغلب الموارد الأوروبية.

واتجهت تركيا إلى الانضمام للحلف عام ١٩٥٢، بعد ان وجدت تركيا انها اصبحت في موقف ضعيف بسب الإستراتيجيات السوفيتية التي تضغط من اجل نشر الشيوعية

في تركيا مجتمعيا، وقبلت القوى الاطلسية انضمام تركيا بحكم موقعها، وبحكم كونها تمتلك موارد ضخمة تؤهلها لان تكون قوة فاعلة وليس عبأ، وبالفعل تم ادخال تركيا الى الحلف الذي عمد الى بناء قواعد متعددة في تركيا، ونشر قدراته بما يتناسب والاستعداد لادارة ملف الحرب الباردة، وادت تركيا ادوارها في اطار الحلف ولم تخرج عليه في التخطيط والانشطة وبناء القدرات.

لقد استطاع الحلف ان ينظم خططه وموارد اعضاءه للدفاع عن أوروبا، في اطار إستراتيجية أمريكية عالمية غطت كل دول العالم طوال المدة بين ١٩٤٩-١٩٨٩، وما ان بدأ حلف وارشو بالتفكك وتوجه الحرب الباردة بالانتهاء ، حتى اتجه حلف الناتو إلى مراجعة اسباب وجوده وبقاءه، واستمر النقاش حوله حتى عام ١٩٩٥ عندما عكست قيادات الحلف النقاش ليكون الاستفادة من وجوده وتوسيعه، وبالفعل انتهى النقاش المتواصل في مؤتمر الاطلسي في واشنطن عام ١٩٩٩ إلى اقرار توسيع العضوية، واقرار توسيع الانشطة لتصل إلى خارج أوروبا[٥١]، وليحدث تحول اخر عام ٢٠٠١ عندما ضرب الإرهاب الولايات المتحدة الأمريكية لتعلن الدول في الحلف تضامنها بمقتضى الامن الجماعي ووفقاً للمادة (٥) من الحلف اخرطت تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بأنشطة الغزو في افغانستان، ونشرت قوات الحلف في افغانستان حتى بعد الاحتلال[٥٢]، الا ان تماسك الحلف تعرض للاهتزاز في اعقاب غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ كون فرنسا والمانيا عارضت الغزو، الا ان الحلف اتجه إلى احداث تسويات في مؤتمر اسطنبول الاطلسي في حزيران ٢٠٠٤، واقر توسيع انشطة الحلف عبر اعتماد طريقة الشراكة مع الدول الشرق اوسطية، والتي تمت مع دول مثل الكويت والامارات عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وغيرها[٥٣].

واذا ما نظرنا إلى الحلف، نجد انه كمنظمة تاسست على مبدأ الحماية والدفاع عن أوروبا، الا انه توسع إلى نطاق عالمي عام ١٩٩٩، وارتفع نشاطه جغرافيا وعملياتيا عام ٢٠٠٤، واليوم يعد الحلف اهم اداة ضابط لتنسيق العلاقات الاطلسية، ولجم أي خلاف يمكن ان يحدث، ومثاله الخلافات التي حصلت بشان قبرص بين تركيا واليونان في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، والخلافات الأوروبية الأمريكية عام ٢٠٠٣ بشان العراق، ومبعث قوة الحلف هنا ان الاطراف الاطلسية مجتمعة على اهمية الحلف لها، وانه تعده كمظلة حامية في وجه عالم سيتجه نحو نهايات مفتوحة لا يمكن للقوى الاطلسية البقاء والتنافس فيه من غير مظلة الاطلسي، وتعد اليات الحلف في الحوار السياسي والعسكري، وعمليات توزيع العبء واحدة من اهم التفاعلات التي تستوعب الاختلافات الموجودة وتطرح لها علاجات فاعلة[٥٤].

ونظرا للمزايا اعلاه، ونظرا لكون تركيا موجودة في اطار بيئة غير مستقرة إقليميا، فان تركيا ستكون بحاجة إلى استمرار عضويتها في الحلف، فالحلف يوفر لها مظلة واسعة من القدرات نووية وقوة جوية وصواريخ، وجبهة ممتدة من شمال غرب أوروبا والمحيط الاطلسي إلى تخومها الجنوبية الشرقية.

كما ان حلف الاطلسي هو الاخر يجد في استمرار عضوية تركيا مسالة مهمة، فتركيا هي امتداد الحلف الى مسرح العمليات في الشرق الاوسط والخليج العربي وجنوب ووسط اسيا، انطلاقاً من موقع تركيا الجيوستراتيجي، كما انها لا تشكل عبء على الحلف لانها تمتلك قدرات بشرية وعسكرية كبيرة فهي تمتلك ثاني اكبر قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة الامريكية، اذ ان نشر القدرات العسكرية للحلف في تركيا ليس عبء بقدر ما هو عامل مساعد على اتساعد مسرح الحركة العسكرية للحلف لاعطاءه مرونه اوسع في الحركة عالميا.

وهكذا يبدو، ان الحلف سيمتص الخلافات والتوترات المتصاعدة في العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية، في جلسات ولقاءات القمم ، وسيعاد ضبط سقف الاختلاف وانهاءه بين الدولتين، بطريقة أو بأخرى.

الخاتمة :

تشكل العلاقات الاستراتيجية التركية- الأمريكية واحدة من اهم العلاقات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، بحكم عوامل عديدة، اهمها حجم قوة كل من الدولتين، وطبيعة اهتماماتهما بالمنطقة، وان علاقات الدولتين اتجهت إلى التنسيق والتعاون ثنائيا وإقليميا منذ خمسينيات القرن الماضي،وصولاً الى مرحلة صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا.

الا ان الملاحظ ان تلك العلاقات أخذت تشهد بعض التوترات المتصاعدة منذ عام ٢٠١١ نتيجة ظهور بعض التقاطع في المصالح والسياسيات المتبادلة في منطقة الشرق الأوسط، ثم ارتفع سقف التوتر في اعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا صيف ٢٠١٦.

وفي ختام هذا البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الاتية:

١-ان هناك قضايا عديدة تحتويها العلاقات الاستراتيجية الثنائية والإقليمية التركية-الأمريكية، واهمها الابعاد السياسية والامنية، بوصفها الاسس التي تعتمد عليها الاستمرارية في التنسيق والتعاون الثنائي

٢-ان العلاقات الاستراتيجية تاسست على شبكة واسعة من المصالح خلال المدة التي سبقت عام ٢٠١١، وبضمنه دعم الولايات المتحدة الأمريكية لصعود انموذج اسلامي تركي إقليميا عام ٢٠٠٢ وما بعده، لتكون تركيا في وضع مؤثر جداً في منطقة الشرق الاوسط وفقا لغايات تخدم الاستراتيجية الامريكية .

٣-شهدت العلاقات الاستراتيجية الثنائية عدة تقاطعات وتوتر بسبب المواقف من اسرائيل والاكراد وادوار تركيا الإقليمية خلال المدة بين ٢٠١١-٢٠١٥ أو التي عرفت بمرحلة الربيع أو الحراك العربي، الا ان حلف الناتو كان اداة ضبط مهمة لاستمرار العلاقات الاستراتيجية في مستويات التنسيق والتعاون الثنائي .

٤-تصاعد حجم الخلاف التركي الأمريكي في اعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا صيف ٢٠١٦، حيث كانت اتهامات تركيا بوجود دعم أمريكي للعسكريين الذين

نفذوا محاولة الانقلاب، على نحو اعطى انطباع بان تلك العلاقات الاستراتيجية أصبحت امام احتمالات مفتوحة خلال المستقبل القريب .

٥-ان المستقبل الاكثر توقعاً للعلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية هو تصاعد مستوى العلاقات الاستراتيجية الثنائية مع وجود سقف مرتفع من التنسيق والتعاون المشترك، بفعل وجود حلف الناتو، مما يدفع الاختلاف والخلاف الى مستويات ادنى بين الدولتين .

٦-ان واحد من أهم الضوابط التي ستقلل من حجم التوتر في العلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية هو حلف الناتو، فالحلف سيعمل على احتواء التوتر واعادة توجيه التنسيق التركي الأمريكي.

٧-ان منطقة الشرق الأوسط ستكون اكبر المتاثرين بما سينتهي اليه حال العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال المستقبل الممتد حتى عام ٢٠٢٥، والذي تغلب فيه الاستمرارية على التدهور في تلك العلاقات، كون استمرار التنسيق والتعاون سيجعل القضايا موضع الاهتمام والاتفاق المشترك امام تأثير مشترك لقوتين فاعلتين في المنطقة الولايات المتحدة الامريكية وتركيا .

٨-ان منطقة الشرق الأوسط ستتجه نحو مزيد من التفكك والاضطراب، كون الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بتفعيل هذا الاتجاه، وهنا سيكون للعلاقات التركية الأمريكية انعكاساتها باتجاه دعم مشاهد شرق أوسطية تلبي مصالح تركية عدة واهمها بروز دور تركي أكبر إقليميا .

وبهذا، يكون البحث قد اثبت صحة الفرضية التي انطلق منها وهي: ان كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تدرك صعوبة الخروج من منظومة التعاون المتبادل بينهما، والتي يشكل حلف الناتو أهمها .

الهوامش :

١-كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية-التركية في الميزان الإستراتيجي الدولي، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ص١٠٦-١٠٧.

٢-مروان بشير، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، العدد ١، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، اذار ٢٠١٣، ص ص١٨-١٩.

٣-عبد السلام محمد المغراوي، السياسة الاجنبية الأمريكية والتجديد الاسلامي، التقرير الخاص، العدد ١٦٤، واشنطن، معهد السلام الأمريكي، يوليو ٢٠٠٦، ص٧.

٤-Soner Cagaptay, Ankara's Middle East Policy Post Arab Spring, POLICY NOTES, no. ١٦, Washington, The Washington Institute for Near East Policy, • November ٢٠١٣, p:٤.

٥-وكان تبني الاستراتيجية الاستباقية في العام ٢٠٠١، وفي العام ٢٠٠٢ تم التحول عنها الى تبني الاستراتيجية الوقائية، اي الاستهداف المبكر لاي هدف يمكن ان يتحول لاحقا الى خيار معاداة الولايات المتحدة، هدف حماية المصالح والوجود الامريكيين في مناطق العالم كافة.

٦-تنتهي اغلب الدراسات إلى كون حدث ١١ ايلول ٢٠٠١ كان حدثا فيه تدخل ارادي من قبل قوى داخل الولايات المتحدة للمساعدة في انجاحه بقصد تسهيل مهمة احداث تغيير في النظام الدولي. ينظر: انور مسعود، فضيحة ١١ / ٩، كشف المستور عن احداث الحادي عشر من سبتمبر، ترجمة ابراهيم الطيب عبد الله موسى، واشنطن، صندوق الحكمة، ٢٠٠٩، ص ص٧٧-٧٨.
٧-الكتاب السنوي ٢٠٠٥، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٤٧٨.
٨-زينب عبد العظيم، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، في كتاب: امتي في العالم، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٩، ص ص٨١٢-٨١٣.
٩-رواء زكي يونس الطويل، تركيا وصندوق النقد الدولي (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، مجلة دراسات إقليمية، العدد ١٢، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ص٥٩-٦١.
١٠-منال محمد صالح، التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا "حزب العدالة والتنمية" أنموذجاً، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد ١٠، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ص٣٦٦-٣٦٧.
١١-بتول هليل جبير الموسوي، العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ص٧٠-٧١.
١٢-قارن: سرمد عبد الستار امين، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا-اعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٤٩، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ص٥٥-٥٦.
١٣-مثنى علي المهداوي، تحولات السياسة التركية تجاه التسوية العربية – الإسرائيلية بعد العام ٢٠٠٢، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص١٥ وما بعدها.
١٤-Madeleine K. Albright and others, U.S.-Turkey Relations A New Partnership, Independent Task Force Report No. ٦٩, Washington, the Council on Foreign Relations, ٢٠١٢, pp: ٧-٨.
١٥-Madeleine K. Albright and others, op. cit, pp: ١٠-١١.
١٦-وزير العلوم والصناعة التركي: حجم التبادل التجاري بين تركيا وأمريكا ١٧.٥ مليار دولار، موقع تركيا برس، في: ١٢ تموز ٢٠١٦. http://www.turkpress.co/node/٢٠٤٣٥
١٧-السيل الازرق وهو مشروع لبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا ودول أوروبية، مرورا بالبحر الأسود إلى البر التركي، لينتهي عند الحدود التركية الاوروبية، وهو في الاصل نسخة روسية عن مشروع تم الغاءه مع بلغاريا ليتم في عام ٢٠١٤ الاتفاق مع تركيا، والذي يتضمن مد اربعة خطوط بقدرة ٦٣ مليار م٣ سنويا، تجهز تركيا وجنوب اوروبا بالغاز الروسي.
١٨-يوسف الشروف، نفط بحر قزوين.. معضلات الاستغلال والتسويق، موقع الجزيرة نت، في: ١ تشرين الاول ٢٠١٤. http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠٠٤/١٠/٣
١٩-قارن: هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية-الروسية بعد عام ٢٠٠١ المسار والمستقبل، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ص٤٤٠-٤٤١.
٢٠-عمران عيسى حمود الجبوري، العلاقات التركية – الايرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص ص٢٥٥-٢٥٦.
٢١-قارن: حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الإقليمي العربي، مجلة السياسية والدولية، العدد ٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص ص٨٠-٨١.
٢٢-محمد مورو، الشرق الأوسط على مفترق الطرق، القاهرة، دار الكتب العربية، بلا، ص ص٩-١١.
٢٣-حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الإقليمي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٣-٨٤.
٢٤-عبد الجبار احمد عبد الله، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٤، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢٠٠ وما بعدها.
٢٥-محمد زاهد جول، تركيا في مواجهة الإرهاب الدولي، موقع أورينت نت، في: ١٢ ايلول ٢٠١٦. http://orient-news.net/ar/news_show/١٠٦٢٤٣/
٢٦-تقرير: تركيا و ٣ سنوات من الهجمات الإرهابية، موقع نون بوست، في: ١٨ اب ٢٠١٦. https://www.noonpost.net/
٢٧-خالد شمت، أوروبا تدرس احتمالات إلغاء تركيا لاتفاقية اللاجئين، الجزيرة نت، في: ٥ ايلول ٢٠١٦. http://www.aljazeera.net/news/international/٢٠١٦/

٢٨-محمد السعيد إدريس، مأزق واشنطن بين أردوغان وجولن، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، اب ٢٠١٦، ص ص٥-٦.
٢٩-إسماعيل ياشا، تركيا والتحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب، تركيا برس، العدد ٤٨، في: ١٨ كانون الاول ٢٠١٥. http://www.turkpress.co/node/١٦٤٦٣
٣٠-هشام شعبان، من هو فتح الله كولن «عدو أردوغان» والمتهم الأول في انقلاب تركيا؟، مؤسسة التحرير، في: ١٦ تموز ٢٠١٦. http://www.tahrirnews.com/posts/٤٤٤٠٧٤/
وايضا: تقرير: جماعة غولن، الكيان الموازي، موقع الجزيرة نت، في: ١١ ايار ٢٠١٥. http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/٢٠١٥/٥/١١/%
٣١- Christopher Holton and Clare Lopez, the gulen movement, Turkey's Islamic Supremacist Cult and its Contributions to the Civilization Jihad, civilization jihad reader series, No. ٨, Washington,, the Center for Security Policy, December ٢٠١٥, p: ٢٨.
٣٢-شيماء ضياء الدين، خرائط القوى السياسية التركية، اسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، حزيران، ٢٠١٦، ص ص٢٣-٢٤.
٣٣-إزغي باصاران، انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟، موقع البي بي سي العربي، في: ١٧ تموز ٢٠١٦. http://www.bbc.com/arabic/worldnews/٢٠١٦/٠٧/١٦٠٧١٧_who_was_behind_turkey_coup_attempt
٣٤-وحدة تحليل السياسات، لماذا كان انقلاب تركيا الأشدّ دموية أكثر الانقلابات فشلًا؟، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اب ٢٠١٦، ص ص٤-٥.
٣٥-غاندي عنتر، تداعيات انقلاب تركيا: قراءة أولية، تقديرات موقف، اسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية، العدد ٩١٦، اب ٢٠١٦، ص٣. http://www.eipss-eg.org/
٣٦-احمد عبيد الله، العلاقات التركية-الأمريكية: في عهد حزب العدالة والتنمية، موقع ساسا بوست، في: ٢٦ اب ٢٠١٦. http://www.sasapost.com/opinion/turkish-us-ties-in-the-era-of-the-justice-and-development-party/
٣٧-سعيد المصري، العلاقات التركية الروسية بعد الانقلاب، اسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اب ٢٠١٦، ص ص٢-٣.
٣٨-غاندي عنتر، تداعيات انقلاب تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٤.
٣٩-صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ١٢، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص ص١١٠-١١٢.
٤٠-Christopher Holton and Clare Lopez, the gulen movement, Turkey's Islamic Supremacist Cult and its Contributions to the Civilization Jihad, Secure freedom, Vol. ٨, Washington,, the center for security policy, December ٢٠١٥, pp: ٢١-٢٢.
٤١-Ian O. Lesser, off autopilot the future of turkish-us relationship, Washington,, the Woodrow Wilson Center, ٢٠١٤, pp: ٣-٤.
٤٢-نقلا عن: تقرير: العلاقات التركية الأمريكية بعد الانقلاب الفاشل، وجهات نظر، كربلاء، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ايلول ٢٠١٦، ص ص٢-٣.
٤٣-محمد السعيد إدريس، الخفايا الواضحة: قواعد جديدة للعبة الأمريكية في العراق، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، نيسان ٢٠١٥، ص ص١١-١٢.
٤٤-Jim Zanotti, Clayton Thomas, Turkey: Background and U.S. Relations, CRS Report. No. R٤١٣٦٨, Washington, Congressional Research Service, the Federation of American Scientists, August, ٢٠١٦, pp: ٤٢-٤٣.
٤٥-Jim Zanotti, Clayton Thomas, Turkey: Background and U.S. Relations, op. cit, pp: ٣٤-٣٥.
٤٦-ian o.lesser, Rethinking US–Turkish Relations, Washington, Woodrow Wilson International Center for Scholars, ٢٠١٦, pp: ٥٩-٦٠.
٤٧-قارن: بتول هليل جبير الموسوي، العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ص٦٨-٧٠.

٤٨-للملاحظة وتتبع عوامل قوة الولايات المتحدة ينظر مثلا:
Christopher Kojm (ed), global trends ٢٠٣٠ alternative worlds, NY, a publication of the National Intelligence Council, December ٢٠١٢, pp: ٣-٤.

٤٩-علي حسين باكير، أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، حزيران ٢٠١٣، ص ص٤-٥.

٥٠-سونر جاغابتاي، هل العلاقات الأمريكية-التركية آخذة في التداعي؟تحليل السياسات، العدد ٢٣٦٧، واشنطن/ بيروت، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، اب ٢٠١٦، ص ص٣-٤.

٥١-Vincent Morelli and others, NATO Enlargement, CRS Report, no. RL٣٤٧٠١, Washington, Congressional Research Service, April ٢٠٠٩, pp: ٥-٦.

٥٢-James Greene, Russian Responses to NATO and EU, briefing paper, no. ٦, London, The Royal Institute of International Affairs, June ٢٠١٢, pp: ٥-٦.

٥٣-Gülnur Aybet, Turkey's Security Challenges and NATO, Washington, Carnegie Endowment for International Peace, ٢٠١٢, pp: ٩-١٠.

٥٤-James M. Goldgeier, The Future of NATO, Council Special Report No. ٥١ , NY, the Council on Foreign Relations, February ٢٠١٠, pp: ١٤-١٥.